المشهد الاجتماعي

عرين هواري

تحت المجهر

■ عدد المواطنين الإسرائيليين ٩,٢ مليون من بينهم نحو ٦,٩ مليون (أو ٧٣٪) يهودي ■ هبة الكرامة تعيد الشرخ بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى مركز التصدعات الاجتماعية داخل إسرائيل ■ «إصلاحات» متعلقة بالحياة الاجتماعية للمتدينين، أهمها الطعام الحلال ومسألة التهويد ■ قراءة في مستويات الفقر تعكس تعمّق اللاعدالة الاجتماعية خصوصاً في حق الفلسطينيين ■ كورونا لا تزال تصبغ حياة الإسرائيليين الاجتماعية

الشرطة الإسرائيلية تفرق بخشونة تظاهرة للحريديم بالقرب من مدينة بني براك احتجاجًا على مسألة التجنيد في الجيش. (إ.ب.أ)

الملخص التنفيذي

٤٠,٢٪ من سكان إسرائيل يعيشون في منطقتي المركز وتل أبيب، أي على أقلّ من ٧٪ من مساحتها.

نسبة الخصوبة لدى المتزمتات دينيا (الحريديات) هي الأعلى، إذ تصل إلى ٦,٦ طفل، مقارنة بـ ٢,١ طفل لدى العلمانية. يشكل الحريديون ١٢,٦٪ من مجمل سكان دولة إسرائيل، و١٧,١٪ من السكّان اليهود.

نسبة الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بين الحريديين انخفضت من ٢٢,٦٪ في العام ٢٠١٦ إلى ١٥,٨٪ في العام ٢٠٢١، أما بين العرب فبقيت النسبة مرتفعة جدًا بواقع ٤٣٪، وهي نسبة قريبة من نسبة الفقراء العرب، مما يعني أن الفقر بين العرب هو فقر شديد.

قضايا الحلال «كشروت»، وتجنيد الحريديين، وصلاة النساء عند الحائط الغربي، تشكل قضايا صراع وجدل بين التيارات المتزمتة دينيا وباقي التيارات السياسية.

القراءات الإسرائيلية للهبة تركز على أبعاد اقتصادية أو تؤطرها على أنها شغب وأعمال أقلية مهمشة، باترةً إياها عن بعدها القومي.

مقدمة

يستعرض هذا الفصل المشهد الاجتماعيّ في إسرائيل، خلال العام ٢٠٢١، وينقسم إلى ثلاثة أجزاء رئيسة: الجزء الأول، يقدم بعض المعطيات الديمغرافية، ويعرّج على الانعكاسات الاجتماعية لجائحة كورونا وتداعياتها بالإضافة إلى معطيات عن الفقر. الجزء الثاني، يعالج الصراع المستمر على علاقة الدين بالدولة في إسرائيل وبشكل خاص الصراع بين الأحزاب الحريدية والحكومة، خاصة أنه للمرة الأولى منذ سنوات تشكّل حكومة دون الأحزاب الحريدية، وتُصدر قرارات وقوانين تتعارض جذريًا مع سياسات الحريديم ومصالحهم الدينية والاقتصادية، وأهمها خصخصة إصدار رخص الحلال (كوشير) في إسرائيل، والتغيرات القانونية والسياسية المتعلقة بـ «التهويد»، وتعديل قانون الإعفاء من الخدمة في الجيش. الجزء الثالث والأخير، يستعرض القراءات الإسرائيلية لهبة أيار/الكرامة خاصة في ظل الانقلاب الذي قامت به القائمة الموحدة من حيث دخولها الحكومة الإسرائيلية، وسنقرأ ضمن هذا السياق ردود الفعل اليهودية الشعبية والنخبوية على هذا الحراك وأثره، من منظورهم، على العلاقات اليهودية العربية، والخطوات التي يجب اتخاذها إسرائيليًا على أثر ذلك.

١. معطيات عامة

١.١ صورة ديمغرافية

وصل عدد سكان إسرائيل، حسب دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، مع نهاية ٢٠٢١، إلى نحو ٩,٤٤٩ مليون نسمة، يشكل اليهود نسبة ٧٣٪ من مجمل عدد السكان، في حين يشكل العرب نسبة ٢١,١٪ (تشمل الدائرة القدس والجولان المحتلّين في حساباتها) بالإضافة إلى نحو ٥٪ صنفوا على أنهم إسرائيليون غير يهود. تشكلت نسبة ٨٣٪ من السكان من خلال التكاثر الطبيعي، و١٧٪ من ميزان الهجرة العالمي. مقارنة بسنة ٢٠٢٠، ازدادت نسبة السكان في إسرائيل بنحو ١,٧٪، وهذا يشكل ارتفاعًا طفيفًا، وانخفاضًا عن سنة ٢٠١٩ (١,٦٧٪، ١,٩٣٪ على التوالي). يعود سبب انخفاض نسبة التكاثر في العام ٢٠٢٠ إلى جائحة كورونا التي أدت إلى تراجع الهجرة إلى إسرائيل، وارتفاع نسبة الوفيات خاصة بين المسنين.

في العام ٢٠٢١، ولد نحو ١٨٤ ألف طفل، ٧٣٪ منهم لأمهات يهوديات، و٢٣,٤٪ لأمهات عربيات و٢,٨٪ لأمهات أخريات.[1] ما زالت إسرائيل تعتبر من الدول عالية الخصوبة إذا ما قورنت بالدول التي تعتبر متطورة، إذ إن وتيرة الخصوبة فيها هي الأعلى بين دول (OECD). ويعود ذلك، بالأساس إلى نسبة الخصوبة العالية نسبيًا لدى النساء المتزمتات دينيًا (الحريديات)، حيث معدّل الخصوبة

في ٢٠٢١، ازدادت نسبة السكان في إسرائيل بنحو ١,٧٪، وهذا يشكل ارتفاعًا طفيفًا قياسًا بسنة ٢٠٢٠ وانخفاضًا عن سنة ٢٠١٩ (١,٦٧٪، ١,٩٣٪ على التوالي).

في أوساطهن تصل إلى ما معدله ٦,٦ طفل، مقارنة بالمرأة العلمانية (غير المتدينة) ٢,١ طفل، علما أن المجتمع الحريديّ يزداد سنويًا بنحو ٤,٤٪. يشكل الحريديون نحو ١٢,٦٪ من مجمل سكان دولة إسرائيل، و١٧,١٪ من السكّان اليهود. ويمتاز بالعائلات الكبيرة ذات الأجيال الصغيرة، وبنسبة خصوبة هي الأعلى لدى النساء بين عمر ١٨-٢٤,[٢]

ما زالت إسرائيل تعتبر من الدول عالية الخصوبة إذا ما قورنت بالدول التي تعتبر متطورة، إذ إن وتيرة الخصوبة فيها هي الأعلى بين دول (OECD). ويعود ذلك، بالأساس إلى نسبة الخصوبة العالية نسبيًا لدى النساء المتزمتات دينيًا (الحريديات)، حيث معدّل الخصوبة في أوساطهن تصل إلى ما معدله ٦,٦ طفل، مقارنة بالمرأة العلمانية (غير المتدينة) ٢,١ طفل، علمًا أن المجتمع الحريديّ يزداد سنويًا بنحو ٤,٤٪.

وصل إلى إسرائيل خلال العام ٢٠٢١، بناء على إحصائيات يوردها مركز دراسات الأمن القومي في حزيران ٢٠٢١،[٣] نحو ٢٥٠٠٠ مهاجر يهودي (وفق قانون العودة)، (بينما وصل في العام ٢٠٢٠ نحو ٢٠٠٠٠ مهاجر). ٣٠٪ منهم من روسيا والباقون من فرنسا، والولايات المتحدة، وأوكرانيا.

حسب معطيات اللجنة المركزية للإحصاء، توفي ٥١ ألف شخص في العام ٢٠٢١، من بينهم نحو ٤٨٠٠ شخص توفوا نتيجة جائحة كورونا حتى تشرين الثاني ٢٠٢١، علماً أن مجموع الوفيات المتأثرة بإصابتها بفيروس كورونا بلغ ٨٢٤٣ منذ بداية الجائحة إلى تشرين الثاني ٢٠٢١.

تشير الإحصائيات الإسرائيلية كذلك إلى أن ٤٠,٢٪ من سكان إسرائيل يعيشون في منطقتي المركز وتل أبيب، أي على أقلّ من ٧٪ من مساحة إسرائيل لتصل الكثافة السكانية العالية جدًا هناك إلى ١٧٥٣ شخصًا لكل كيلو متر مربع في منطقة المركز، و٨٨٢٦ شخصًا للكيلومتر المربع الواحد بمنطقة تل أبيب وحدها. بينما تقل الكثافة في منطقة الجنوب، حيث يقيم هناك ١٤,٦٪ من السكان فقط على منطقة مساحتها ١٤١٨٥ كيلومترًا مربعًا، أي بكثافة ٩٦ شخصًا للكيلومتر المربع الواحد (يشكل الجنوب ٦٥٪ من الأراضي).[٤] تقيم نسبة ١٦٪ من السكان في منطقة القدس (بما فيها القدس الشرقية المحتلة)، بينما تقيم نسبة ١١,٦٪ في منطقة حيفا. وتقيم نسبة ٤,٨٪ (مستوطن إسرائيلي) في الأراضي المحتلة من الضفة الغربية (في منطقة ج) من دون القدس.[٥] بناء على تقديرات البنك العالمي لسنة ٢٠١٨، تعتبر إسرائيل من أعلى الدول من حيث الكثافة السكانية وتتمثل بـ٤٣٠ شخصًا للكيلومتر المربع الواحد. تعتبر الكثافة السكانية في مدينة بني براك الحريدية من أعلى نسب الكثافة عالميا، أما البلدة العربية الأكثر كثافة بالسكان في إسرائيل فهي بلدة اللقية البدوية في الجنوب، بينما توجد أعلى نسبة كثافة سكانية في مستوطنات منطقة «ج» في الضفة الغربية المحتلة في مستوطنة بيتار عيليت الحريدية.

تتوقع دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل أن تشكّل نسبة الحريديين بين السكان في المجتمع الإسرائيلي عام ٢٠٥٥ نحو٢٦,٧ ٪، وأن يشكّل العرب٢٠,٤ ٪ من السكان. تؤثر هذه التغيرات الديمغرافية (خصوصاً المتعلقة بالحريديم والعرب) على السياسات العامة وعلى الاقتصاد الإسرائيلي، حيث يتوقع مركز دراسات الأمن القومي في إسرائيل، في حال تحققت هذه التكهنات، أن تتأثر قدرة إسرائيل كدولة قوية اقتصاديًا،

وجوهرها كدولة «يهودية ديمقراطية متطورة،»[٦] حيث سيزداد عدد المجموعات الحريدية على حساب جماعات أخرى (تعتبر أكثر إنتاجية وليبرالية مثل العلمانيين) وتتعاظم هجرة الفئات الشابة والمثقفة التي ستجد صعوبة في التعايش في إسرائيل في ذلك الزمن، خاصة مع ازدياد الفجوات بين إسرائيل والدول المتطوّرة، وتراجع قدرة الفئات العلمانية على التأثير على مستقبل الدولة وجوهرها، الأمر الذي قد يؤدي إلى تدهور إسرائيل، وفق الكاتب شموئيل ايفن من مركز دارسات الأمن القومي.[٧]

١.٢ كورونا وتداعياتها المستمرة

بدأ العام ٢٠٢١ في إسرائيل بإغلاق ثالث بسبب جائحة كورونا، امتدّ من ٢٧ كانون الأول ٢٠٢٠ حتى ٦ شباط ٢٠٢١، مع انتشار متحورة ألفا التي تطوّرت في بريطانيا. ويعتبر العام ٢٠٢١ عام المتحورات الجديدة من ألفا، وبيتا، ودلتا، وليس انتهاء بأوميكرون التي تعد الأكثر قدرة على العدوى والانتشار. حتى نهاية ٢٠٢٠ توفي في إسرائيل ٣٤٠٠ شخص جراء جائحة كورونا. حسب إحصائيات وزارة الصحّة، وصلت نسبة الوفيات الفائضة بسبب كورونا حتى نهاية ٢٠٢١ مقارنة بالسنوات التي سبقتها إلى ٦٪. ووصل عدد الوفيات إلى غاية تشرين الثاني٢٠٢١ إلى نحو ٤٨٠٠ وفاة.[٨] في الثامن من شباط٢٠٢١ أعلنت الحكومة عن إغلاق مشدد جراء ارتفاع نسبة العدوى، حيث أغلقت معظم أجهزة التعليم، وسمحت للأشخاص بالخروج للأعمال الحيوية فقط، وضيقت على التجمهر. في نهاية شباط ٢٠٢١ جرى تداول حول الخروج من التضييقات والتشديدات التي أقرتها الحكومة. وفي ٢١ شباط ٢٠٢١ بدئ العمل بـ «الجواز الأخضر» الذي يمكّن متلقي اللقاح المضاد للفيروس من الدخول إلى بعض الأماكن العامة ويمنع غيرهم. يأتي هذا القرار ودولة إسرائيل على أعتاب الحكومة الـ٣٦ بعد أربع دورات انتخابية متتالية خلال أقل من سنتين. في ٣٠ آذار ٢٠٢١ أي بعد الانتخابات التي جرت في ٢٣ آذار وقبل تشكيل الحكومة الجديدة أُعلن عن إلغاء الشارة الحمراء عن المدن. في ١ حزيران ٢٠٢١ ألغيت تضييقات الشارة البنفسجية والخضراء بحيث ساد اعتقاد بأن سلسلة القرارات الحكومية المتعلقة بجائحة كورونا كانت أكثر إرباكًا من أن يفهمها المواطن وأقل إقناعًا من أن ينصاع لها.[٩]

في١٣ حزيران ٢٠٢١، ومع تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل برئاسة نفتالي بينيت، شهدت سياسات مواجهة كورونا تغيرًا. فمع ظهور الموجة الرابعة تبنت الحكومة سياسة جديدة تحت عنوان «كبح ناعم» من خلال محاولة تقليل العدوى من جهة، وإحداث أقل مسّ بالاقتصاد من جهة أخرى. عبر بينيت عن سياسته هذه بالقول «سيكون هناك موتى مرضى بوضع صعب أكثر، لكن هذه هي القرارات

حتى نهاية ٢٠٢٠، توفي في إسرائيل ٣٤٠٠ شخص جراء جائحة كورونا. حسب إحصائيات وزارة الصحّة، وصلت نسبة الوفيات الفائضة بسبب كورونا حتى نهاية ٢٠٢١ مقارنة بالسنوات التي سبقتها إلى ٦٪. ووصل عدد الوفيات إلى غاية تشرين الثاني٢٠٢١ إلى نحو ٤٨٠٠ وفاة.

القيادية الجريئة التي لا بد من اتخاذها وسنكون كل الوقت مع اليد على نبض القلب.[١٠]

جاءت سياسات الحكومة الجديدة لتشكل بديلًا لسياسات الإغلاقات التي اتخذها نتنياهو وواجهت انتقادات من جهات عدة. مثلًا، ضمن الانتقادات المهنية على سياسة الإغلاقات التي اتبعتها حكومة نتنياهو في التعامل مع كورونا بعد سنة على الجائحة وثلاثة إغلاقات، أشارت بروفيسور رونيت كالدرون مرغليت، من كلية الصحة العامة في هداسا بالجامعة العبرية بالقدس، إلى أن الإغلاق الأول تجاوب مع الحاجات الصحيّة والطريقة كانت ناجعة لكنها بدائية. فالجمهور في الإغلاق الأول كان متوجسًا وخائفًا، بعد أن نَشرت تصريحات رئيس الحكومة وموظفون كبار آخرون الرعب بين الناس فانصاع الجمهور. أما الإغلاق الثاني فقد كان فشلًا ذريعًا، أظهر فشل الجهاز الخاص بالأوبئة وفشلًا كبيرًا في تشغيل سياسة الإشارات الملوّنة، يعود ذلك إلى الفشل الإداري والسياسي وليس فقط الصحي. انتقد جاي هوخمان، رئيس برنامج اللقب الثاني بالاقتصاد السلوكي في الجامعة متعددة المجالات في هرتسليا، سياسة الإغلاقات مدعيًّا أن الحكومة اتخذت سياسة الترهيب، الذي لا يرى أن به عيبًا على المستوى المبدئي، لكن الحكومة لم تعط البديل في المقابل.[١١]

تشير الإحصائيات إلى ارتفاع حاد في نسب التسرب من المدارس خلال الجائحة، حيث تمت معالجة ٨٣ ألف حالة لطلاب متسربين من المدارس، مما يعني ارتفاع التسرب في العام ٢٠٢١ بنحو ٤٠٪ مقارنة بالعام ٢٠١٩، أو بنسبة ٢٠٪ مقارنة بالعام ٢٠٢٠.

في تقريره الخاص حول مواجهة جائحة كورونا الصادر في آب ٢٠٢١ انتقد مراقب الدولة الجهاز التربوي في ما يخص التعليم التزامني الناتج عن الجائحة، إذ لم تطلب وزارة التربية تقارير كميّة عن مدى مشاركة الطلاب في الدراسة التزامنية، الأمر الذي لم يتح أمامها معطيات تمكنها من متابعة التعليمات وتطبيقها، وتحليلها، واستخلاص النتائج والعبر. في استطلاع أجرته السلطة القطرية للتعليم والتقييم تبيّن أن ٢٢٪ من الطلاب لم يشاركوا في الدراسة التزامنية، أن من بين الأهل الذين كانت إجاباتهم أن أولادهم اشتركوا بجزء أو معظم الدروس التزامنية كانت نسبة العرب أقل من اليهود (٦٩٪، ٨١٪ على التوالي). بين التقرير، أيضًا، أن التعليم التزامني لم يلائم جميع الطلاب وأن التعليمات التي أوردتها الوزارة كانت كثيرة ومعقدة ولم تتزامن مع موعد التطبيق.[١٢] تشير الإحصائيات إلى ارتفاع حاد في نسب التسرب من المدارس خلال الجائحة، حيث يشير الدليل السنوي للأولاد في إسرائيل لسنة ٢٠٢١ إلى أن ضبّاط الدوام في المدارس عالجوا ٨٣ ألف حالة لطلاب متسربين من المدارس، مما يعني ارتفاع التسرب في العام ٢٠٢١ بنحو ٤٠٪ مقارنة بالعام ٢٠١٩، أو بنسبة ٢٠٪ مقارنة بالعام ٢٠٢٠.[١٣] يشير تقرير مراقب الدولة الصادر في آب ٢٠٢١ إلى أن الإدارة المالية خلال الجائحة كانت متأرجحة، ولم تكن وزارة المالية مستعدة للأزمة، فقد أديرت الميزانية بشكل غير منظم، ورافقتها قرارات غير مدعّمة بتحليلات اقتصادية كافية، وكانت وتيرة تنفيذ قسم من القرارات بطيئة وغير منظمة.[١٤]

يشير استطلاع إسرائيلي أجرته جمعية «حسيدي نعمي وليف نعمي»[١٥] في تشرين الأول ٢٠٢١ إلى أن أزمة الأطباء داخل الجهاز الطبي تؤثر بالأساس على الفئات الضعيفة داخل المجتمع، التي تعتمد على الخدمات الطبية العامة فقط، ومعظمها لا يتمتع بالخدمات الطبية المكملة داخل العيادات الصحيّة العامة أو بتأمينات صحية مكملة. ففي حين قلص ٣٧٪ من الإسرائيليين التوجه لتلقي الخدمات الطبية خلال الجائحة فإن ٢٣٪ منهم قلصوا ذلك لاعتبارات مادية. استغنى ٢٤٪ عن العلاجات النفسية التي يتلقونها بسبب القيود التي نتجت عن كورونا و١٥٪ منهم لأسباب اقتصادية. يشير الاستطلاع، أيضًا، إلى أن النساء تضررن أكثر من الرجال، فـ ٣١٪ من النساء استغنين عن خدمات طبية. بسبب الجائحة، عزت ١٦٪ منهن ذلك لأسباب اقتصاديّة، كما تنازلت ٣١٪ من النساء عن العلاج النفسي الذي يتلقينه، عزت ٢١٪ منهن ذلك لأسباب اقتصادية. يشير الاستطلاع إلى أن ثلث السكان فقط لديهم تأمين صحيّ مكمّل للرسمي وكذلك تأمين صحي خاص، علماً أن نسبة المؤمنين في التأمين الصحي المكمّل في عيادة المرضى الرسمية لدى اليهود بلغت ٨٦٪ بينما كانت لدى العرب ٣٨٪ فقط.

تشير ورقة من إصدار مركز أدفاه المتخصص بإصدار معلومات حول العدل والمساواة الاجتماعية في إسرائيل في تشرين الثاني ٢٠٢١ [١٦] إلى أن كورونا كشفت عن وجود خدمات اجتماعية ضعيفة (هشّة)، على رأسها الجهاز الصحيّ وذلك بعد سنوات من النقص في ميزانيات هذه الخدمات. حيث جاءت الجائحة في ظل وجود نقص في الموارد البشرية والبنى التحتية، وبرامج مساعدة لمجموعات ذات الدخل المنخفض. وفي ظل الأزمة زادت الدولة الميزانيات في جوانب تتعلق باحتياجات عينيّة فقط إلا أنها في ميزانية ٢٠٢٢ عادت إلى الوضع نفسه الذي كان في العام ٢٠١٩ أي لخدمات اجتماعية لا تفي بالحاجات المطلوبة.

أظهرت العديد من التقارير المؤسساتية والنسوية، خلال العام ٢٠٢١، مرة أخرى ما كثر الحديث عنه في السنة الأولى للجائحة، في ما يتعلق بأثر الجائحة على زيادة العنف ضد النساء والعنف داخل العائلة بشكل عام، إذ أشار تقرير صادر عن مركز أبحاث الكنيست في حزيران ٢٠٢١[١٧] إلى أن من إحدى النتائج المقلقة للجائحة الارتفاع في نسبة العنف ضد النساء، حيث أدى الإغلاق والبقاء في البيت إلى رفع نسبة العنف، بينما قللت سياسة الابتعاد الاجتماعي من إمكانيات معرفة هذه الحالات وكذلك من إمكانية إعطاء المساعدات والدعم اللازم وكذلك بسبب وجود الأشخاص العنيفين في البيت طوال الوقت. أشار التقرير إلى ارتفاع نسبة الشكاوى المتعلقة بالعنف ضد النساء من آذار ٢٠٢٠ ولغاية شباط ٢٠٢١ بزيادة ١٢٪ لدى النساء بشكل عام ولدى العربيات بزيادة ٤٪ وقد ارتفعت بشكل كبير نسبة النساء المتوجهات إلى مأوى للنساء المعنفات، حيث ازدادت النسبة بـ ١١٪ لدى النساء بشكل عام، و١٤٪ لدى العربيات.

١٠٣ مؤشرات الفقر في إسرائيل

تشير مؤسسة التأمين القومي إلى أن الارتفاع الملحوظ في مؤشرات الفقر يعود إلى انخفاض الدعم الحكومي عام ٢٠٢١ مقارنة بالعام ٢٠٢٠ في ما يخص رسوم البطالة والمنح لكل مواطن. ويشير التقرير إلى أن النمو الاقتصادي في العام ٢٠٢١ لم يتوزع بصورة متساوية على عامة الفئات السكانية.

تشير معطيات تقرير الفقر في إسرائيل الصادر عن مؤسسة التأمين القومي في نهاية ٢٠٢١، إلى أن من المرجّح أن ترتفع نسبة الفروق في الدخل في إسرائيل إلى ٣,٣٪ مقارنة مع العام ٢٠٢٠. ويعود ارتفاع مستوى الحياة في العام السابق ٢٠٢٠ إلى إجراءات دعم حكومة نتنياهو للمواطنين (أهمها دعم العاطلين عن العمل، تسهيلات بجهاز البطالة، توزيع منح للعائلات والمسنين والمشتغلين المستقلين) التي لولاها لانخفض مستوى الحياة إلى ١٠,٢٪ ومعه خط الفقر. لا يمكن فهم زيادة الدعم الحكومي دون ربط ذلك بأجندات نتنياهو الشخصية للحفاظ على حكومته وبقائه في السلطة وتجنب القضاء ومواجهة تهم الفساد الموجهة إليه.

تشير مقاييس مؤسسة التأمين القومي إلى أن تقليص الحكومة السابقة (حكومة نتنياهو) الدعم في النصف الأول من العام ٢٠٢١ أدى إلى ارتفاع نسبة التفاوت في المستويات الاقتصادية بين السكان ومعها ارتفاع خط الفقر.[١٨] تشير مؤسسة التأمين القومي إلى أن الارتفاع الملحوظ في مؤشرات الفقر يعود إلى انخفاض الدعم الحكومي عام ٢٠٢١ مقارنة بالعام ٢٠٢٠ في ما يخص رسوم البطالة والمنح لكل مواطن. ويشير التقرير إلى أن النمو الاقتصادي في العام ٢٠٢١ لم يتوزع بصورة متساوية على عامة الفئات السكانية.[١٩]

خلافًا لاعتبارات مؤسسة التأمين القومي في قياس خط الفقر المعتمِد على المدخول الشهري للأسرة، تعرّف جمعية «لاتت» الفقر كحالة من نقص حاد من المواد الأساسية للعيش بكرامة. وبناء على مؤشر الجمعية فإنّ، ٢٥٤٠٠٠٠ شخص (٢٧,٦٪ من مواطني إسرائيل) يعتبرون فقراء، من بينهم ١١١٨٠٠٠ طفل (٣٦,٩٪ من الأطفال في إسرائيل).[٢٠] يشير تقرير «لاتت» إلى اتساع ظاهرة انعدام الأمن الغذائي لتبلغ ٢١,٨٪ في إسرائيل مقارنة مع فترة ما قبل الجائحة (١٧,٨٪). ويؤكد التقرير وجود علاقة قوية بين الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وملاءمة عالية بين الفئات ذات نسبة الفقر العالية وانعدام الأمن الغذائي، خاصة في أوساط العرب ذوي التحصيل التعليمي المنخفض، والمنتمين لعائلات دون معيل، وعائلات أحادية الوالدية، وعائلات تعتاش على مخصصات الإعاقة. بينما تختلف هذه العلاقة بحسب التقرير لدى المجتمع الحريدي. إذ إن مستوى الفقر أعلى من انعدام الأمن الغذائي، وهذا يعود إلى التكافل المتبادل داخل المجتمع، حيث نشاطات توزيع الغذاء متواصلة على مدار السنة.[٢١]

لأول مرة منذ ٢٠١٦، يشمل تقرير التأمين القومي نتائج استطلاع (شاركت به ٣٥٠٠ عائلة) بما يخص الأمن الغذائي. يتبين من المعطيات أن هناك تحسّنًا في ما يخص التأمين الغذائي مقارنة بالعام ٢٠١٦.

من بين النتائج، يتبين أن ١٠٪ من اليهود غير الحريديين يعانون من انعدام الأمن الغذائي مقارنة بـ١٣,٢ في العام ٢٠١٦. بينما بلغت النسبة في أوساط الحريديين ١٥,٨٪ مقارنة بـ ٢٢,٦٪ في العام ٢٠١٦. أما بين العرب فاستقرت نسبة فقدان الأمن الغذائي على مدار سنوات عند نسبة ٤٣٪، وهذا يقارب نسبة الفقراء في المجتمع العربي.[٢٢]

أوصى متخصصون اقتصاديون في تقرير دول (OECD)، الصادر في نيسان ٢٠٢١، دولة إسرائيل بالعمل على مواجهة الفقر أمام تحديات جائحة كورونا التي قد تفاقم خطر الفقر خاصة بين الحريديم والعرب. من ضمن ذلك الاستثمار الواسع في التدريب المهني وجهاز التعليم، بهدف رفع قوّة العمل ومستوى الاستثمار في جيل الطفولة، خاصة بين الفئات الضعيفة جدًا. ونبّه (OECD) إلى أن التقصير في العمل بالتوصيات المطروحة على ضوء الجائحة، قد يؤدي إلى «ندبة» طويلة الأمد في سوق العمل، خاصة بين العاملين الشباب.[٢٣]

٢. المتدينون الحريديون - سؤال الدين والدولة في إسرائيل

من الواضح لأي مراقب أن ما تجمع عليه معظم الأحزاب الصهيونية التي دخلت الائتلاف الحكومي الجديد (حزيران ٢٠٢١) هو بالأساس العداء لنتنياهو ورغبتها في تشكيل حكومة دون قيادته. لكن من بين الأمور المركزيّة الأخرى التي تتفق عليها كذلك معظم الأحزاب الصهيونية، خاصة العلمانيّة منها، هو الموقف من بعض الأمور المتعلقة بالدين والدولة، ومن بينها أمور يتفق حولها اليمين واليسار العلمانيّ مع الصهيونية الدينية المتمثلة في تيار نفتالي بينيت في مقابل الأحزاب الحريدية. انعكس الأمر في بعض بنود الاتفاقية الائتلافية في حكومة بينيت ولبيد (الصهيونية الدينية والعلمانية)[٢٤] التي تستمر من ناحية بالحفاظ على سياسة الوضع الراهن المتّفق عليه تاريخيًا في شؤون الدين والدولة، بينما تقوم بتعديلات محدودة من ناحية أخرى. من أهم التعديلات، خلال العام ٢٠٢١، إتاحة المجال للمنافسة على إصدار شهادات الحلال اليهودي (مع إبقائها وفق الشريعة الأرثوذكسية)، وإتاحة إمكانية التهويد لحاخام محليّ (مع إبقائه وفق الشريعة الأرثوذكسية). عنى هذا كسر احتكار الحاخامية الرئيسة لشروط الحلال اليهودي (كشروت) وللتهويد. شملت التعديلات كذلك تغييرات في قانون اختيار القضاة في المحاكم الدينية من أجل إدخال نساء، بينما يتولّى رئاسة لجنة تعيين القضاة في المحاكم الدينية وزير الأديان من الصهيونية الدينية. وفي ما عدا ذلك يبقى لحزب يمينا حق النقض في المواضيع المتعلقة بالدين والدولة. وفي حين تصنّف الأحزاب الحريديّة وكذلك الصهيونيّة الدينية كتيارات أرثوذكسية، فإنها تختلف في كل ما يتعلق بالتجنيد واحتكار الحاخامية الرئيسة لإصدار شهادات الحلال اليهودي (كشروت) وتحديد من هو المتحوّل إلى اليهودية (المتهوِّد)، مع اتفاق الطرفين على عدم التنازل عن المعايير المتعلقة بالشريعة اليهودية بناء

على تفسيرها الأرثوذكسيّ. بالتالي، قامت الحكومة الجديدة والكنيست ومنذ إقامتها، وفي ظل عدم وجود الأحزاب الحريدية في الائتلاف، ببعض التغييرات، أهمها:

٢.١ قضية التهويد

يعتبر الصراع على من هو المتهوِّد في إسرائيل من أهم الصراعات المتعلقة بالعلاقة بين الدين والدولة، التي تختلف عليها تيارات اليهود المختلفة في إسرائيل: العلمانية مقابل الدينية، والدينية الأرثوذكسية مقابل تلك الإصلاحية والمحافظة، وحتى في أوساط الأرثوذكسيين أنفسهم. تعزى بداية هذا الصراع إلى العام ١٩٧٠ حين عدل الكنيست قانون العودة مقِرًّا بحق المواطنة الإسرائيلية لكل من ولد لأم يهودية أو تهوّد. حينها بدأ الصراع السياسي على تعريف «من هو اليهوديّ» أو بالأحرى من هو «المتهوِّد بشكل صحيح دينيًا». ففي حين رأت الحاخاميّة الرئيسة والقيادات السياسية اليهوديّة المتديّنة الحريديّة والصهيونيّة الدينيّة أن التهويد المعترف به هو ذلك الذي يسري وفق الشريعة الأرثوذكسية الرسميّة في إسرائيل؛ طالبت التيارات الإصلاحيّة والمحافظة بأن يتم الاعتراف بالتهويد الذي يسري وفق التيار الإصلاحّي والمحافظ من أجل حق العودة. وبما أن القانون لم يوضح ماذا تعني كلمة «متهوِّد» فقد تحوّلت المحكمة العليا إلى الحيز الذي يتم به تفسير القانون وتحديد من هو اليهوديّ.[٢٥] ومنذ ذلك الحين أقرت المحكمة العليا مجموعة من القرارات من بينها الاعتراف بتهوّد من جرى تهويده خارج البلاد، من مؤسسة دينية غير رسمية (أي غير أرثوذكسية) من أجل التسجيل في سجل السكان، ولاحقًا اعتُرِف بالتهويد نفسه لغرض قانون «العودة» والهجرة إلى إسرائيل. وقبل ثلاث سنوات قبلت المحكمة يهوديةَ من تهوّد في مسار أرثوذكسيّ، لكن غير رسمي في إسرائيل (أي خارج منظومة الحاخامية الرئيسة) من أجل قانون العودة. تأتي أهمية هذا الموضوع لأنه بسبب عدم وجود قانون واضح بشأن التهويد فإن احتكار الحاخامية الرئيسة لنظام التهويد الرسميّ، الذي ينطوي على متطلبات كثيرة[٢٦] فإن نحو ٤٠٠٠٠٠ يهودي من المهاجرين، ومعظمهم من دول الاتحاد السوفييتي، لا يحظون باعتراف بيهوديتهم دينيًا، أي أنهم مسجلون من دون دين،[٢٧] الذي يسبب كذلك مشاكل مع يهود الولايات المتحدة الذين في غالبيتهم من الإصلاحيين والمحافظين.

اتخذت المحكمة العليا في إسرائيل، في الأول من آذار ٢٠٢١ (قبل تشكيل الحكومة الجديدة)، قرارًا وُصِف بالدراماتيكيّ، قضى بالاعتراف بكل من تهوّد وفق المسار الإصلاحيّ أو المحافظ عن طريق المؤسسات الدينية الإصلاحية والمحافِظة في إسرائيل كيهوديّ. وبينما يمنح هذا القرار المتهوِّد الاعتراف بيهوديته قوميًا ويجعله مواطنًا في سجّل السكان ويمكّنه من الحصول على الحقوق المترتبة عن قانون «العودة»، فإنه لا يعترف بيهوديته الدينية، وبالتالي لا يمكن مثلًا للرجل أو المرأة الزواج من امرأة/ رجل يهودي/ة في إطار المحاكم الحاخامية اليهودية، وهي الإطار الوحيد الذي يسمح من خلاله بعقد الزواج

لليهود داخل إسرائيل. قدّم التماس بالموضوع إلى المحكمة العليا قبل نحو ١٥ عامًا، لكن المحكمة، على حدّ قول قضاتها، أجلت قرارها سنوات لكي تقوم الحكومة أو الكنيست بحسم القضية خارج إطار القضاء. وفي قرارها تؤكد المحكمة أنها تبقي الإمكانية متاحة للكنيست لسنّ قانون واضح أو تغيير تعريف التهويد في قانون العودة. عندما يتعلق الأمر بقانون العودة، فمن المؤكد أن القرار متعلق بقضية مدنية/ سياسية ليس للحاخامية حق احتكار الاعتراف بمن تهوّد كيهودي. وبينما باركت الأحزاب العلمانية والمؤسسات الإصلاحية والمحافظة اليهودية القرار، فإن التيارات اليمينية والدينية بشقيها الحريديّ والصهيونيّ استنكرت القرار متهمة المحكمة العليا بالتدخل في قضايا ليست من شأنها، مكررة بذلك التهم التي يكيلها اليمين لها باتخاذ مواقف سياسية ليست من صلاحياتها وأنها تخدم مصالح سياسية.

المعركة على جلب اليهود (بموجب قانون العودة) تتسع وأن إسرائيل ترى تعريف اليهوديّ من منظور المعضلة الديمغرافية وخطر تزايد الوجود غير اليهودي في فلسطين، حتى لو أدى الأمر إلى استقدام من هم «غير يهود» بالمفهوم الديني الأرثوذكسيّ. من هنا، فإن إسرائيل مستعدة للتنازل في ما يتعلق بتعريف اليهودي وفي ما يتعلق بتعريف وظيفة الدولة كحامية لليهود، في سبيل استبعاد.

اتفاقيات الحكومة الجديدة بخصوص التهويد، اشتملت على التزام الكتل الشريكة بالعمل مباشرة وحتى ستين يومًا من موعد إقامة الحكومة من أجل بلورة مخطط جديد لمسار التهويد الرسمي الديني في إسرائيل.

ما سبق ذكره يعني أن المعركة على جلب اليهود (بموجب قانون العودة) تتسع وأن إسرائيل ترى تعريف اليهوديّ من منظور المعضلة الديمغرافية وخطر تزايد الوجود غير اليهودي في فلسطين، حتى لو أدى الأمر إلى استقدام من هم «غير يهود» بالمفهوم الديني الأرثوذكسيّ. من هنا، فإن إسرائيل مستعدة للتنازل في ما يتعلق بتعريف اليهودي وفي ما يتعلق بتعريف وظيفة الدولة كحامية لليهود، في سبيل استبعاد الفلسطيني بعد أكثر من سبعين عامًا على قيامهما.

أما اتفاقيات الحكومة الجديدة بخصوص هذا الموضوع، فقد اشتملت على التزام الكتل الشريكة بالعمل مباشرة وحتى ستين يومًا من موعد إقامة الحكومة من أجل بلورة مخطط جديد لمسار التهويد الرسمي الديني في إسرائيل. وقد شرع وزير الأديان ماتان كهانا بذلك مع اقتراب انتهاء الموعد، فقدّم مقترحًا يضاف من خلاله لواء جديد للواءات المشمولة بنظام التهويد الرسمي، يشمل حاخامات المدن، ويمكّن كل مدينة من إنشاء محكمة دينيّة خاصّة بها من أجل التهويد، لكنها تعمل وفق المعايير التي تضعها لجنة الحاخامات العليا. لجنة الحاخامات العليا مكونّة من اثنين ينتدبهما الحاخام الأكبر، واثنين تنتدبهما الحكومة، وواحد «مقبول». ويعطى للحاخام الأكبر ومجلس الحاخامات الحق بإلغاء تعيين القضاة في المحاكم الدينية،[٢٨] واستمرارًا في هذا المخطط فقد أقرت اللجنة الوزاريّة من أجل التشريع في ٢٠ شباط ٢٠٢٢ اقتراح قانون التهويد، في ظل معارضات كثيرة من أحزاب المعارضة وعلى رأسها الأحزاب الحريديّة، الذي يمكّن، كما أشرنا أعلاه، حاخامات المدن (الحاخامات المحليين) من إجراء التهويد. ما من

شـأنه، كمـا يـرى واضعـو الاقتـراح، أن يسـهِّل عمليـة التهويـد الأرثوذكسـي. وبالتالـي يـزداد عـدد اليهـود الذيـن قدمـوا إلـى الدولـة وتم الاعتـراف بيهوديتهـم مدنيًـا، لكـن مـا زال مئـات الآلاف منهـم يعيشـون دون الاعتـراف بهـم دينيًـا بنـاء علـى التعريـف الأرثوذكسـي صاحـب الاحتـكار فـي التعريـف الدينـي لليهـود وبالتالـي شـؤون الـزواج والطـلاق.

٢.٢ قضية الحلال اليهودي (كشروت)

يتطلـب مـن كل صاحـب مصلحـة فـي إسـرائيل لضمـان دخـول المتديـنين والمحافظـين إلـى مصلحتـه وتنـاول الطعـام أن يحصـل علـى شـهادة الطعـام الحـلال اليهـوديّ (كشـروت). بنـاء علـى القانـون الحالـي فـإن مجلـس الحاخامـات الرئيـس أو الحاخـام المؤهـل مـن قبلـه أو الحاخـام المحلـيّ المعـين بشـكل رسـمي يمكنهـم إصـدار شـهادة حـلال، لكـن فـي معظـم الحـالات مـن يقـوم بذلـك هـم الحاخامـات المحليّـون. لكـن الحاخـام المحلـي يسـتطيع إصـدار شـهادة فـي مـكان سـكناه فقـط، وبالتالـي لا يسـتطيع صاحـب المصلحـة الحصـول علـى شـهادة إلا مـن الحاخـام المحلـي، وهنـاك ١٢٩ مجلسًـا دينيًـا (محليًـا) فـي البـلاد، وفـي ٣٩ سـلطة لا يوجـد مجلـس دينـيّ، عندهـا يسـتطيع صاحـب المصلحـة الحصـول علـى شـهادة مـن أقـرب مجلـس دينـيّ إلـى بلدتـه أو مـن قسـم الديـن فـي المجلـس المحلـيّ الخاضـع لحاخـام محلـي. ومـا يجـري فـي الواقـع هـو أن معظـم المصالـح التـي أصحابهـا متديـنون لا يكتفـون أصـلًا بهـذه الشـهادة ويسـتصدرون شـهادات حـلال تشـمل معاييـرَ أكثـر تشـددًا، لكنهـا تكـون إضافيـة ولا تقبـل كبديلـة لتلـك الرسـميّة.

يشـكّل موضـوع شـهادات الحـلال اليهـوديّ (كشـروت) محـورًا آخـرَ فـي الصراعـات المهمّـة المتعلقـة بالديـن والدولـة داخـل إسـرائيل، وبشـكل خـاص لأنـه يشـكّل ثقـلًا ماديًـا كبيـرًا علـى أصحـاب المطاعـم والفنـادق الذيـن لا يسـتطيعون اسـتقبال متديـنين أو محافظـين علـى الأكل اليهـوديّ الحـلال فـي مصالحهـم، ويشـكل الأمـر ثقـلًا ماديًـا كبيـرًا علـى أصحـاب الفنـادق بشـكل خـاص لأنهـم لا يسـتطيعون اسـتقبال السـياحة الداخليـة والمجموعـات الكبيـرة للمؤسسـات التـي تتطلـب شـهادات حـلال. تكلفـة إصـدار شـهادات الحـلال عاليـة جـدًا، كونهـا تشـمل، ضمـن مـا تشـمل: رسـوم الشـهادة، أجـر الموظـف، تكلفـة أجـر المراقـب، تكاليـف متعلقّـة بضمـان وجـود تجهيـزات مطبـخ وماكينـات تضمـن الأكل الحـلال وتضمـن طـرق الذبـح الحـلال وكذلـك قـوى عاملـة فـي المطبـخ، بينمـا بعـض أنـواع الحـلال الأعلـى درجـة تتطلـب شـروطًا أعلـى كذلـك.

بنـاء علـى تقريـر قـدّم لقسـم الميزانيـات فـي وزارة الماليـة حـول تكلفـة عمليـة كشـروت واحتـكار الحاخاميـة الرئيسـة لهـا، فـإن تكلفـة كشـروت السـنوية هـي ٢٠٨ مليـارات شـيكل تشـكّل

تقريـر مقـدّم لقسـم الميزانيـات فـي وزارة الماليـة: تكلفـة كشـروت السـنوية هـي ٢٠٨ مليـارات شـيكل تشـكّل نحـو ٣٪ مـن تكلفـة اسـتهلاك الغـذاء فـي إسـرائيل (وفـق أرقـام تقديريـة). نصـف هـذا المبلـغ - وفـق التقريـر- هـي تكاليـف مرتبطـة باحتـكار الحاخاميـة لعمليـة كشـروت التـي تقـدر بـ ٦٠٠ مليـون شـيكل.

نحو ٣٪ من تكلفة استهلاك الغذاء في إسرائيل (وفق أرقام تقديرية). نصف هذا المبلغ وفق التقرير هي تكاليف مرتبطة باحتكار الحاخامية لعملية كشروت التي تقدر بـ ٦٠٠ مليون شيكل. جزء منها سببه التشدد أو غياب أنظمة واضحة حول توقيت المراقبة وتكلفتها والمراقبة المضاعفة.[٢٩] أعلنت بعض المطاعم والفنادق أنها تعمل وفق شروط الحلال الخاصة بها، أي ليس بناء على معايير الحاخامية الرئيسة وإنما بناء على فحص ذاتي، الأمر الذي أدى إلى صدور أوامر وزارية تمنعها ومحاولات تشريعية تحاربها. وفي ظل هذا الاحتكار تشهد المؤسسة الكثير من حالات الفساد.[٣٠]

في ظل الحكومة الجديدة، أقرت الكنيست في الرابع من تشرين الثاني ٢٠٢١ بالقراءة الثانية والثالثة إصلاحات في قانون الحلال في إسرائيل (وذلك ضمن التعديلات التي أجريت من خلال قانون التسويات لعام ٢٠٢١). الذي شمل بنودًا عدة أهمها فتح سوق الحلال (كشروت) للمنافسة الكاملة في غضون عام (لغاية ١ كانون الثاني ٢٠٢٣).

دفعت هذه التكاليف والاحتكار اتحاديّ المطاعم والفنادق في إسرائيل إلى تقديم أكثر من التماس للمحكمة من أجل كسر احتكار كشروت.[٣١]

احتكار الحاخامية العليا لا يتوقف على إسرائيل، كون هذه الحاخامية مدعومة من حكومتها، فإنها لا تعترف بشهادات الحلال الصادرة عن المجالس الدينية اليهودية في دول العالم، وهذه إحدى نقاط التصادم بين إسرائيل ويهود العالم. فمثلًا ترفض الحاخامية الإسرائيلية شهادات من حاخامين في دول العالم، التي تستورد منها إسرائيل لحومًا. بل تفرض إرسال حاخامين من طرفها لمراقبة المسالخ في دول العالم، هذا الأمر إلى جانب شروط تربية المواشي الحلال المكلفة أصلًا تزيد من كلفة استيراد اللحوم على أنواعها بنسبة ٣٠٪ على الأقل، ما يؤدي إلى رفع أسعار اللحوم الطازجة في إسرائيل.

وفي ظل الحكومة الجديدة، أقرت الكنيست في الرابع من تشرين الثاني ٢٠٢١ بالقراءة الثانية والثالثة إصلاحات في قانون الحلال في إسرائيل (وذلك ضمن التعديلات التي أجريت من خلال قانون التسويات لعام ٢٠٢١). الذي شمل بنودًا عدة أهمها فتح سوق الحلال (كشروت) للمنافسة الكاملة في غضون عام (لغاية ١ كانون الثاني ٢٠٢٣). يعطي التعديل الحق للهيئات الخاصة بإصدار شهادات الحلال بعد أن تحصل على موافقة مسؤول الحلال في الحاخامية الرئيسة. يمكن للهيئات أن تعمل وفق اختيارها، بموجب معيار حلال (مواصفات معيارية) يقرّه مجلس الحاخامية الرئيسة، أو معيار يحدده ثلاثة حاخامين. ومنذ الأول من كانون الثاني ٢٠٢٢ تستطيع المجالس الدينية إصدار شهادة الحلال في كل مكان في البلاد وليس في المدن التي تنتمي إليها هذه المجالس فحسب. كما لن تكون أسعار شهادات الحلال موّحدة وإنما يتم تحديدها من خلال هيئة حلال ومجلس دينيّ. كما يمكن للهيئات المذكورة أعلاه، باستثناء المجالس الدينية، إصدار شهادة الحلال للمنتجات المستوردة. ويُلزَم مراقبو الحلال بموافقة الحاخامية الرئيسة. تقوم اللجنة البرلمانية (لجنة مبادرات البنى التحتية والخدمات الدينية اليهودية) بمراقبة تنفيذ القانون. كما في حال التهويد، لا تلغي هذه التعديلات القانونية الاحتكار الأرثوذكسي لمعايير كشروت وإنما تسهّل أمور

تنفيذها وتقلل من تكلفتها الباهظة لأنها تكسر الاحتكار وتفتح المجال للأطر المنافِسة، وللمستهلِك الاختيار، وبالتالي قد توفر عشرات ملايين الشواكل، وقد تخفّض من أسعار المنتجات وخدمات المطاعم والفنادق التي تعمل وفق شروط الحلال اليهوديّ في البلاد.

كما في القضايا الأخرى، أحدث التعديل ضجة كبيرة في أوساط الحريديين والحاخامية الكبرى، التي تتهم مقدمي القانون بالمس بملايين اليهود الذين يريدون المحافظة على الأكل الحلال، وتحويل «شهادة الحلال» (كشروت) إلى بازار لأصحاب المصالح، الأمر الذي سيؤدّي إلى خراب كشروت، وأن التعديل ليس إصلاحًا وإنما اقتلاع لكشروت ودَوس على الأكل الحلال من دون أي مرجعية شرعية. وفي حين يتهم الحريديون الحكومة ووزير الأديان المنتمي لتيار الصهيونيّة الدينية ماتان كهانا بأنه ينجّر لصالح اليهود الإصلاحيين، فإن الوزير والوزارة يحافظون على سياسة «الوضع الراهن الديني» ولا يقبلون مبادرات الإصلاحيين والمحافظين لا بتغيير معايير كشروت الأرثوذكسية أو معايير مسألة التهويد كما أشرنا سابقًا، إلا أن الأمور المتعلقة بالدين والدولة ومع وجود المتدينين الصهاينة داخل الحكومة ووجود الحريديين خارجها، رفعت حدة التوتر داخل التيار الأرثوذكسي نفسه.[٣٢]

٣ .٢ قضية تجنيد الحريديين

كما في السنوات السابقة، فإن مسألة تجنيد الحريديين تبقى من القضايا الأكثر حدة وتوترًا في شؤون الدين والدولة في إسرائيل، لكنها خلافًا لقضايا أخرى، تختص تحديدًا بالحريديين. بناء على الترتيبات الموجودة لغاية تشكيل الحكومة الجديدة، يمكن لطلاب المعاهد الدينية طلب تأجيل الخدمة في الجيش ما داموا يدرسون التوراة لغاية عمر ٢٦ عاما، وبعد سنوات عدة من التعليم يحصل الطالب عادة على إعفاء كليّ من الخدمة في الجيش. في الواقع، كما يرى مقدمو اقتراحات التجنيد ومن يتفق معهم، يشجّع الترتيب القائم اليوم على إبقاء عشرات آلاف المتدينين الحريديين في المعاهد الدينية دون الدخول إلى التعليم العالي أو العمل بانتظار الإعفاء مما يصعّب دخولهم لاحقًا إلى سوق العمل أو إلى التعليم العالي في السنوات التي يتم خلالها نيل التعليم واكتساب مهارات العمل أي بين ١٨–٢٢.[٣٣]

في ظل الحكومة الجديدة، بادر رئيس الوزراء نفتالي بينيت (يمينا) ووزير الدفاع بني غانتس (أزرق أبيض) ووزير المالية أفيغدور ليبرمان (إسرائيل بيتنا) إلى تعديل قانون التجنيد من أجل تنظيم تجنيد طلاب المعاهد الدينية (اليشيفوت). يقضي اقتراح التعديل بخفض السن الذي يحصل فيه طلاب المعاهد

في ظل الحكومة الجديدة، بادر رئيس الوزراء نفتالي بينيت (يمينا) ووزير الدفاع بني غانتس (أزرق أبيض) ووزير المالية أفيغدور ليبرمان (إسرائيل بيتنا) إلى تعديل قانون التجنيد من أجل تنظيم تجنيد طلاب المعاهد الدينية (اليشيفوت). يقضي اقتراح التعديل بخفض السن الذي يحصل فيه طلاب المعاهد الدينية على إعفاء من الخدمة في الجيش ليصبح ٢١ عامًا بدلًا من٢٦ عامًا.

الدينية على إعفاء من الخدمة في الجيش ليصبح٢١ عامًا بدلًا من٢٦ عامًا كما هو متبع في إسرائيل، بناء على ترتيبات سابقة بين الدولة والأحزاب الحريدية. وبناء على الاقتراح يترتب على المعاهد الدينية تشجيع طلابها على الالتحاق بالجيش ضمن التزام وفق أرقام تزداد سنويًا بشكل تدريجيّ، وتفقد المعاهد التي لا تجند ٩٥٪ من الرقم المطلوب منها قسمًا من ميزانيتها بحيث لا يزيد على ٥٠٪.[٣٤] صادقت الحكومة الجديدة على الاقتراح في ٢٢ آب ٢٠٢١ (الذي أقرّ لاحقًا في ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٢ بالقراءة الأولى (بدعم نواب القائمة الموحدّة)[٣٥] مما أثار غضب الأحزاب الحريدية.[٣٦] يعتبر هذا التعديل واحدًا من الالتزامات التي تعهد بها حزبا «يوجد مستقبل» و«إسرائيل بيتنا» في وعودهما الانتخابية. من الجدير ذكره أنه لا يمكن فهم الانشغال المتزايد بتجنيد الحريديين والصراع حوله فقط من باب مشاركتهم في العبء والعمل دون ربط ذلك بالإحصائيات التي تشير إلى انخفاض جهوزية الشباب العلماني للتجنيد وحماستهم له.

٢.٤ مخطط الحائط الجنوبيّ «مخطط الهيكل»

من بين الموضوعات التي ما زالت تشكّل أحد محاور الخلاف مع التيارات اليهودية الإصلاحية، وبشكل خاص يهود الولايات المتحدة الذين ينتمي معظمهم إلى تلك التيارات، في مقابل التيارات الحريدية، هو حق النساء في الصلاة في الحائط الجنوبي للحرم الشريف والصلاة المشتركة للنساء والرجال معًا، وهو مطلب اليهود الإصلاحيين والمحافظين من اليهود في إسرائيل والعالم وبشكل خاص الولايات المتحدة، وبشكل خاص منظمة «نساء الهيكل» التي قامت من أجل هذا الهدف الذي تعمل لتحقيقه منذ عقود[٣٧] مواجهةً هي والمتدينين الإصلاحيين والمحافظين الكثير من المجابَهة من التيارات المتزمتة خلال الصلاة،[٣٨] في العام ٢٠١٦ جرى تطوير الاتفاق على ما يسمّى «مخطط الهيكل» مع «نساء الهيكل» وقوى يهودية إصلاحيّة أخرى. ويقضي المخطط بأن تقيم الحكومة باحة مشتركة للصلاة في الحائط الجنوبي يتمكن من الصلاة داخلها النساء والرجال معًا جنوب الباحتين المنفصلتين دون أن تلغى إمكانية الصلاة المنفصلة[٣٩] وذلك في ظل حكومة ائتلافيّة قادها الليكود وعلى رأسه بنيامين نتنياهو وشملت الأحزاب الحريديّة، إلا أنه في حينه تم تجميده، على الرغم من موافقة قيادات الأحزاب الحريدية في الكنيست، لأن القرار جلب الكثير من الضجة في أوساط المتدينين الأرثوذكسيين.

وقد أعلنت بعض قيادات الائتلاف الحكوميّ من الصهيونية العلمانية في اليسار واليمين يائير لابيد، ميراف ميخائيلي وأفيغدور ليبرمان أن الخطوة القادمة ستكون دفع تنفيذ «مخطط الهيكل».[٤٠] وبناء على موقع «زمان يسرائيل»، فإن وزير الأديان نوى تجميد المخطط خوفًا من جعله بؤرة تحريض من المتحدثين باسم الليكود الذين «يستغلّون الموضوع» للتحريض كما ترى بعض الأوساط.[٤١] إلا أن نساء الهيكل رأين أن الملف ليس ضمن صلاحيات الوزير وإنما سكرتير الحكومة الذي جلس مع الإصلاحيين والمحافظين بهدف دفع تنفيذ المخطط[٤٢] وبالتالي ما زال الملف قيد المعالجة، بينما تراه حركة شاس خطًا أحمر.[٤٣]

بالإجمال يمكن القول إن التطورات الناتجة عن التوترات بين الدولة والدين في الآونة الأخيرة بمثابة خروج عن برادايم الترتيبات التي سادت منذ قيام الدولة باتجاه توسع الصهيونية وهيمنة حساباتها الأيديولوجية على حساب الشعائر والتقاليد الدينية اليهودية، المقصود من منظور صناع القرار في إسرائيل.

٣. القراءات الإسرائيلية لهبة أيار - الكرامة

يتابع هذا الفصل التعاطي الإسرائيلي والتقييمات الاستراتيجية لهبة أيار/ الكرامة من حيث كونها ترتبط بأحد أربعة صدوع أساسية تشكل المشهد الداخلي الإسرائيلي وهي: الصدع الأيديولوجي بين يمين ويسار. الصدع بين العلماني والديني. الصدع الاثني بين الأشكناز والمزراحيين. الصدع القومي بين اليهود والعرب. في هذا الجزء سنقرأ التقييمات بعلاقتها بالصدع الأخير ولن ندخل في حيثيات الهبة ولا تفاصيلها وآثارها على الفلسطينيين الذي يغطيه بشكل مفصل فصل «الفلسطينيون في إسرائيل».

٣.١ عودة الصراع القومي للواجهة

في حين أشارت استطلاعات الرأي الإسرائيلية في السنوات الأخيرة إلى الصدع بين اليمين المركزي وبين ما يسمى «اليسار» (وفق المفاهيم الصهيونية لليمين واليسار) على أنه الصدع المركزي داخل المجتمع الإسرائيلي،[٤٤] في إشارة إلى التراجع الكبير في الأهمية الاستراتيجية للقضية الفلسطينية وحضورها في وعي المجتمع الإسرائيليّ، الذي أخرجها من قائمة القضايا السياسية التي تشغله حيث بات مرتاحًا في السنوات الأخيرة من حالة «الهدوء» الناجمة عن السيطرة على الوضع الذي بات لا يحتاج إلى حل أو تسوية أو أي تنازل من جانبه. أما في ما يتعلق بفلسطينيي الداخل فقد كان لإخراج الجناح الشماليّ للحركة الإسلامية عن القانون وتراجع حضور الأحزاب السياسية العربية، والملاحقات السياسية الإسرائيلية[٤٥] ورزمة القوانين التي تضيق حيز النضال السياسي،[٤٦] كان ذلك كله، بمثابة المتغيرات الإسرائيلية والفلسطينية التي أدت لخروج الفلسطينيين من أجندة الاهتمام الإسرائيلي كمسألة سياسية/ قومية.

ضمن هذا السياق، جاءت هبّة أيار وما رافقها من مشاركة الداخل الفلسطيني بمثابة مفاجأة وصدمة للمستويات السياسية والاستراتيجية الأمنية والمجتمع اليهودي.[٤٧] أعادت الهبة ترتيب المواضيع ذات الأهمية من جديد بحسب ما أشار إليه «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية ٢٠٢١» الصادر عن المركز الإسرائيلي للديمقراطية،[٤٨] تصدّر التوتر بين العرب واليهود باقي التوترات الأخرى وفق ٤٦٪ من السكان، بينما رأى ٣٩٪ منهم أن التوتر الأهم هو ذاك الذي يسود بين اليمين واليسار. أما التوتر بين الحريديين والعلمانيين فقد حافظ على مرتبته الثالثة من حيث الأهمية على مدار السنوات الأربع الأخيرة.

٣٠٢ زيادة في التحريض والعنصرية

يشير مؤشر العنصرية والتحريض ٢٠٢١ ضد الفلسطينيين/ات والعرب في الشبكات الاجتماعية الإسرائيلية الذي يعده سنويًا مركز حملة لتطوير الإعلام الاجتماعيّ[٤٩] إلى ارتفاع نسبة الخطاب العنيف تجاه المجتمع العربي وممثليه بـ ٨٪ مقارنة بالعام الماضي، ليصبح عدد المنشورات العنيفة ٦٢٠ ألف منشور، وإلى ارتفاع خطاب التحريض الشخصيّ الداعي لارتكاب العنف إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه في العام الماضي (٢٠٢٠)، وإلى أن شهرّي نيسان وأيار، فترة هبة الكرامة، شهدا الذروة في خطاب العنف الذي لقي منه النواب العرب الحصة الأكبر. وتكشف بعض الأسماء التي تتصدر التحريض عن أن التحريض ليس سياسيًا وإنما عنصري، بمعنى أن التحريض على الفلسطيني لا يكون بسبب مواقفه الوطنية أو سياساته المتحدية وإنما لكونه فلسطينيًا، بالتالي تتصدر الموحدّة ورئيسها منصور عباس وأعضاء كنيست عرب مثل ابتسام مراعنة من حزب العمل التحريض ليس بسبب مواقفهم الفلسطينية، بل بسبب محاولتهم الانخراط في الرؤية والسياسات الصهيونية، مما يدل على أن المجتمع والإعلام والأحزاب في إسرائيل تحرض على العرب على الرغم من مواقفهم وليس بسبب مواقفهم. في هذا السياق نجد أن الفلسطينيين في الداخل حظوا بحصة الأسد (٤٨٪) من التحريض.

٣٠٣ التأثير على العلاقة مع الدولة

يظهر مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠٢١[٥٠] أنه بينما يشعر ٨٤,٥٪ من اليهود في إسرائيل بالفخر لكونهم إسرائيليين، فإن ٢٧,٥٪ من العرب يشعرون بذلك، الأمر الذي يؤشر إلى انخفاض كبير مقارنة بالسنة السابقة (٦٥٪ في مقابل ٩٢٪ لدى اليهود). كما يرى ٦١٪ من العرب أنه لا توجد حماية لحقوق «الأقلية» بينما ٤٠٪ من اليهود فقط يرون ذلك. أما الاستطلاع الذي أجراه معهد أكورد في الجامعة العبرية في القدس الذي هدف إلى فحص ما إذا صلحت العلاقات بين اليهود والعرب،[٥١] على حد تعبير الباحثين، بعد ثلاثة شهور من الأحداث بين المجتمع العربي واليهودي. فقد أظهرت نتائجه أن الغالبية العظمى من اليهود ٧٣٪ ترى أن معظم ممارسات العنف جاءت من جهة العرب، بينما يرى ٦٥٪ من العرب أن معظم ممارسات العنف جاءت من الطرف اليهودي. وأن نسبة أكبر من العرب في البلدات العربية عزت الأحداث العنيفة إلى اليهود أنفسهم.. يشير البحث كذلك إلى أن نسبة أكبر من اليهود انكشفت لخطاب العنف في الشبكات الاجتماعية الذي زاد من تهييج الأوضاع ٥٥٪ بينما العرب (٤١٪ في البلدات العربية و٥٥٪ في المدن المختلطة). تشير الإحصائيات كذلك إلى أن أكثر من ٦٠٪ من اليهود يشعرون بالخوف من العرب بنسبة كبيرة أو متوسطة بينما ٣٥٪ من العرب عمومًا يشعرون بالخوف من اليهود. بينما تقل النسبة بين العرب في المدن المختلطة لتصبح ٢٦٪.

٣.٤ المقاربات الأكاديمية وسؤال المواطنة

تشاركت معظم الدراسات التي تعنى بأسئلة المواطنة، الديمقراطية، الأمن القومي، التفكير الاستراتيجي الأمني، بغض النظر عن منطلقاتها الأيديولوجية في ثلاث قراءات مشتركة:

- **أولا:** معظم المقاربات أطّرت الهبة من منظور أسباب قيامها وسبل تفادي موجاتها القادمة، وتطرقت في معظمها إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية كأسباب مركزية للهبة، تلخصت لدى الكثيرين في أوضاع الفقر والبطالة والإقصاء والعنف والجريمة التي تشعر بها شرائح من المجتمع العربي وبشكل خاص في مدن الساحل (المختلطة) أو العرب البدو في النقب.
- **ثانياً:** توصيف الأحداث بـ «أعمال شغب»، ويشكل هذا التأطير القاسم المشترك بين الكثير من الدراسات والأوراق الصادرة حتى ضمن التغطية الإعلامية التي سادت القنوات الإخبارية والصحف كذلك، ويمكن القول إن تصوير الهبة كهبة مهّمشين وليس كهبة وطنية كان أهم إسرائيليّا من التحريض السياسي ضدها، تهميش الهبة وتهميش المشاركين فيها كمشاغبين يقعون على هامش المجتمع الفلسطيني وعدم رؤيتها كملمح رئيس يعكس واقعًا فلسطينيًا كان بالنسبة للإسرائيليين أهم بكثير من التحريض السياسي على الفلسطينيين ومن التحذير من خطر توجهات وطنية قد تسيطر عليهم. هذه التغطية تختلف جوهريًا عن تغطية الانتفاضة الثانية مثلا، حيث تم تأطير مشاركة الفلسطينيين فيها تحت عنوان «محو الخط الأخضر»، بمعنى أن إسرائيل شخصت حضورًا فلسطينيًا طاغيًا في الانتفاضة الثانية وشخصت في المشاركة السياسية الواسعة تهديدًا استراتيجيًا يدعو إلى تغيير مجمل السياسات نحو فلسطينيي الداخل. أما هبة أيار فلم تتموقع بهذه الطريقة في الوعي الإسرائيلي، و«محو الخط الأخضر» كان عنوانًا مقصورًا على قراءات فلسطينية لكن ليس إسرائيلية ما عدا بعض الاستثناءات لدى أكاديميين من اليمين.[٥٢]

> يمكن القول إن تصوير الهبة كهبة مهّمشين وليس كهبة وطنية كان أهم إسرائيليًا من التحريض السياسي ضد الهبة؛ تهميش الهبة وتهميش المشاركين فيها كمشاغبين يقعون على هامش المجتمع الفلسطيني وعدم رؤيتها كملمح رئيس يعكس واقعًا فلسطينيًا كان بالنسبة للإسرائيليين أهم بكثير من التحريض السياسي على الفلسطينيين ومن التحذير من خطر توجهات وطنية قد تسيطر عليهم.

عمدت تلك الدراسات كما الإعلام الإسرائيلي إلى التركيز على مظاهرات مدن الساحل الفلسطينية: اللد ويافا والرملة حيث سياسات القهر والفقر هناك أكبر منها في بلدات أخرى. لكن هذا التأطير جاء ضمن وضعها ضمن قالب جنائيّ، بالسياق العام للهبة في ظل مساعي دمج الفلسطينيين في المنظومة السياسية القائمة وعلى أساس علاقات القوة المهيمنة أي ضمن تيار ومسار من إيغال الاندماج الفلسطيني في الداخل، فتراجع الأحزاب الفلسطينية ولعبتها ضمن سقف يسار صهيوني وفشل تجربة المشتركة ومن ثم زلزال دخول الحركة الإسلامية الجنوبية إلى الحكومة

الإسرائيلية هي بالنسبة لإسرائيل على الأقل مؤشرات اندماج أقوى بكثير من مشاركة مئات الشباب غير المنتمين سياسيًا ضمن موجات وحِراكات متباعدة لم يكن فيها للأطر السياسية أي مساهمة وغير مرجحة للتحول إلى حراك شعبي كبير.

- **ثالثًا**: اشتركت معظم الأوراق بغض النظر عن منطلقاتها الأيديولوجية في أنها لم تتعامل مع مسار الاندماج كمسار حتميّ، إنما تعاملت معه كخيار براغماتي محكوم بنجاح تجربة الاندماج والاحتواء الإسرائيلية، والتعويل إذًا على حوامل اجتماعية فلسطينية داخلية مثل الأحزاب العربية والطبقة الوسطى التي طورت ارتباطًا نفعيًا بالدولة هو تعويل محدود الضمان وأحد المسارات السياسية الممكنة، لكنه ليس الممكن السياسي الوحيد المطروح أو المرشح للتطور، بدليل أن معظم هذه الأوراق دفعت وحثّت الحكومات الإسرائيلية على العمل على المضي قدما في سياسات الاندماج، وحذرت من خطر تطور ذلك «الهامش» في حال لم تنجح تلك السياسات.

اشتركت معظم الأوراق البحث الإسرائيلية بغض النظر عن منطلقاتها الأيديولوجية في أنها لم تتعامل مع مسار الاندماج كمسار حتميّ، إنما تعاملت معه كخيار براغماتي محكوم بنجاح تجربة الاندماج والاحتواء الإسرائيلية.

أما إذا أردنا قراءة جميع الأبحاث، فنستطيع أيضا أن نقرأ الاختلافات بين الأبحاث ونرى العلاقة الطردية بين درجة ليبرالية مركز البحث ودرجة القطيعة التي يفرضها بين الهبة وبين السياق الفلسطيني الوطني العام. وهذا حقيقة ما يميز التوجهات الليبرالية الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، فهي في جوهرها تجري عملية تطهير سياسي ثم تتسامح مع ما تبقيه للفلسطينيين من بعد فردي مدني خدماتي خال من أي إشارة إلى تاريخهم أو علاقتهم الأصلانية بوطنهم. هذه المصادرة السياسية ليست فقط للتاريخ والماضي، وإنما هي ضرورية لمصادرة أي قوة سياسية للحاضر. فمثلًا يوحانان بلسنر[٥٣] وهو رئيس المعهد الإسرائيلي للديمقراطية الذي يقع على يسار الصهيونية وفق الخريطة الموغلة في اليمين للمشهد الإسرائيلي، لم يرَ من الهبة إلا «أعمال شغب»، ودعا إلى عدم ربط «المواطنين العرب» مع حماس، وهو اختار حماس وليس الشيخ جراح مثلًا أو القدس لكي يتجنب البعد الوطني والسياسي الواضح في السياقات الأخيرة. لقد عبرت هذه الورقة عن قناعة عامة ترى أن العلاقة بين «المواطنين العرب» وإسرائيل هي علاقة تسير ضمن مسار من البراغماتية والاندماج من الفلسطينيين، وتقليص انشغالهم بالقضايا القومية وتراجع الأجندة السياسية في السياق الفلسطيني والتغيير الكبير القاضي بموافقة بعض نخبهم السياسية حتى على الانخراط بحكومات يمينية والاندماج الكامل دون أي تمايز وطني في مؤسسات الدولة، وبين الاحتواء والدمج من قبل الدولة.

يمثل هذا التوجه «الليبرالي» دراسة أخرى قام بها معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل ابيب[٥٤]، في أيار ٢٠٢١، أي مباشرة بعد الهبة، حيث قام كذلك بإصدار ورقة رأت في هبة أيار تعبيرًا عن ضيق اجتماعي

اقتصادي «لهوامش جنائية»، وأن المجموعات السكانية الضعيفة لم تستطع الاندماج في مخطط الدمج الاقتصادي الذي قامت به الدولة تجاه الطبقة الوسطى من المجتمع العربي، التي لا يعبر سلوكها عن قضية أو نضال سياسي، ولا تحمل هي نفسها أي انتماء سياسيّ. ورأت تلك الورقة أن الهبة لا تعبر عن واقع الفلسطينيين ولا عن واقع صراع بنيوي غير قابل للحلّ، بل عن أحداث لم تكن متوقعة ولا تعكس حقيقة ما يجري ويتطور من علاقات «مزدهرة» بين الدولة و«مواطنيها العرب».

هذا التوجه «الليبرالي» «يدافع» عن الفلسطينيين عن طريق قطعهم عن شعبهم، ويدعو إلى زيادة القطيعة عن طريق زيادة الانتماء والولاء والارتباط والتبعية للدولة اليهودية عبر سياسات دمج الفلسطينيين بهامش الاقتصاد الإسرائيلي النيوليبرالي أو محاربة الفقر والعنف فقط من باب سد الطريق على إمكانية إعادة تصدير القمع وتفجره في وجه القامع. كما يدعو إلى عدم ربط الفلسطينيين مع حماس أو مع شعبهم والتعامل معهم كشأن مدنيّ إسرائيل داخليّ، وذلك لقطع الطريق على أي تواصل أو تنبيه لصلة سياسية حتى لو بـ «التحريض».

أما معاهد التعايش الليبرالية، التي تعترف بالبعد الفلسطيني فقد آثرت تخفيفه وتجريفه من بعده السياسي الجماعي، نذكر منها ورقة سيكوي، المركز الذي يعرف نفسه كمركز يهوديّ عربيّ يسعى إلى المساواة والحياة المشتركة بين العرب واليهود، حيث أحالت الورقة الهبة إلى الأسباب الداخلية الآتية: أزمة السكن في أحياء المدن المسماة مختلطة، دخول الأنوية التوراتية ضمن مسار «تطهير طبقي/ الاستطباق (gentrification) ذي طابع قومي بالإضافة إلى تردي أوضاع التعليم وخدمات الرفاه والبطالة والصحة، والعنف داخل المجتمع، وقد تطرقت الورقة كذلك إلى دور الهوية القومية للفلسطينيين في الداخل، لكنها بترتها عن النضال السياسيّ وعن المطالب السياسية التي ترى المشكلة في جوهر الدولة اليهودية وقصرت استحقاقات هذه الهوية على «احترام» الهوية الفلسطينية والثقافة الفلسطينية وتمكين الفلسطينيين من التعبير عن هويتهم الفلسطينية بكونهم جزءًا من الشعب الفلسطيني وتاريخه وثقافته ولغته وهويته دون أي تغييرات عميقة في مبنى النظام أو في تعريفه. التعبير عن الهوية والمساواة في الميزانيات هو أقصى

بشكل عبثيّ، نرى أن الأبحاث اليمينية هي أكثر من «يعترف» بالبعد الفلسطيني الوطني للهبة، فتضعها ضمن سياق فلسطيني وطني عام، وترى أن الهبة تنطلق من واقع سياسي ولا ترى فيها مجرد إفراز لواقع اجتماعي واقتصادي، أي احتجاجات من أجل ميزانيات وخدمات واندماج إسرائيلي أعمق وأوسع. لكن لا يخفى علينا أن هذا «الاعتراف» يأتي كمقدمة للتحريض وللمطالبة بسياسات عقابية انتقامية ورادعة.

هناك التوجه «الليبرالي» وتمثله دراسة قام بها معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل ابيب ، في أيار ٢٠٢١، أي مباشرة بعد الهبة، حيث أصدر ورقة رأت في هبة أيار تعبيرًا عن ضيق اجتماعي اقتصادي «لهوامش جنائية»، هذا التوجه «الليبرالي» «يدافع» عن الفلسطينيين عن طريق قطعهم عن شعبهم، ويدعو إلى زيادة القطيعة عن طريق زيادة الانتماء والولاء والارتباط والتبعية للدولة اليهودية عبر سياسات دمج الفلسطينيين بهامش الاقتصاد الإسرائيلي النيوليبرالي.

ما تطلبه تلك التوجهات الليبرالية لحل الصراع والتوترات مع فلسطينيي الداخل، دون أيّ بعد سياسي للصراع العام أو كون الفلسطينيين جزءًا من شعبهم وجزءًا من قضيته.

بشكل عبثيّ، نرى أن الأبحاث اليمينية هي أكثر من «يعترف» بالبعد الفلسطيني الوطني للهبة، فتضعها ضمن سياق فلسطيني وطني عام، وترى أن الهبة تنطلق من واقع سياسي ولا ترى فيها مجرد إفراز لواقع اجتماعي واقتصادي، أي احتجاجات من أجل ميزانيات وخدمات واندماج إسرائيلي أعمق وأوسع، لكن لا يخفى علينا أن هذا «الاعتراف» يأتي كمقدمة للتحريض وللمطالبة بسياسات عقابية انتقامية ورادعة.

اختزلت أوراق أخرى يمينية أسباب الهبة بدوافع دينية واقتصادية، الأولى متعلقة بالقدس حيث تتناول المواجهات في الشيخ جرّاح والأقصى كقضية دينية بحتة دون أي تطرق لعمليات إحلال المستوطنين والتهجير المنهجيّ في القدس، أما الاقتصادية فتتعلق وفقهم بمدن الساحل، حيث يربط الباحثون الهبة بالبطالة والأوضاع الاقتصادية الصعبة، وهنا أيضًا تم الحرص على نسبة «أعمال الشعب» إلى مجموعة ينعدم لديها الفكر السياسي وبعضها منخرط في الجريمة. وهنا أيضا يتم التعويل، كصمام أمان، على ما يُرى أنه رغبة معظم المجتمع العربيّ بالانخراط في المجتمع والاقتصاد والسياسة والدولة، واستجابة القيادة العربية لذلك، الأمر الذي قد يعزز استعدادها للتعاون مع الأحزاب اليهودية، وبالتالي تؤكد الورقة أهمية استمرار التوجه الذي يدعو للانخراط، وتخصيص الخطط والميزانيات لحل مشكلة الجريمة وللتطوير الاقتصادي للعرب وكذلك محاربة العنصرية والتهميش وإعادة تأكيد مكانتهم كمواطنين في الدولة.

من الجدير ملاحظته توجه تلك الأوراق اليمينية إلى محاولة التوفيق بين الاندماج والأسرلة من جهة، وبين «المحافظة على الهوية القومية» من جهة أخرى، وهي تفعل ذلك اعتمادًا على الطابع غير السياسي للهوية وبترها عن النضال السياسي أو المشروع السياسي الذي يحمل تغييرًا بنيويًا جديًا للدولة، مما يبقي المواطنة مفرغة من مضمونها ويختزل الهوية القومية في بعدها الفولكلوري.

ركزت المراكز اليمينية بالذات على البعد القومي،[٥٥] إذ حذرت هذه التوجهات من الانشغال المتزايد للعرب في الداخل بالنكبة والعودة ليس بالبعد التراثي أو التوعوي أو النظري، وإنما ببعده السياسي: «كأساس في الفكر والوعي وكأمل وأمر عملي». وترى أن تأثير هذه التيارات العميقة تراوح بين سياق وبين أن يكون سببًا مؤثرًا في الأحداث والتغيير. النتيجة الأهم لهذه الورقة التي يصل لها إليها الباحث بعد استعراضه الكثير من مقولات نشطاء فلسطينيين حول الهوية والانتماء وحق العودة، ولعدد كبير من النشاطات والوثائق الخاصة ببرامج إحياء ذكرى النكبة أو مسيرات العودة أو وثائق التصور المستقبلي، أن سؤال النكبة والعودة ما زال مفتوحا لدى الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، فهم يرون في العودة مشروعًا عمليًا وليس مجرد حنين، ويرون في أنفسهم أبناء الوطن وجزءًا من فلسطين التاريخية. لكنه يعود ويسخّر هذه الاستنتاجات للتحريض، بإظهار هبة أيار على أنها مؤشر لطموح مع إمكانية مؤكدة

وفورية لممارسة العنف والإرهاب اللذين لم يعد بالإمكان تجاهل أخطارهما، وأن الأمر يتعدى أن يكون تهديدًا مستقبليًا لوجود الدولة اليهودية.

نضم إلى تلك القراءة السياسية للأحداث، وإن اختلفت منطلقاتها واستنتاجاتها، تلك الأبحاث القليلة لأكاديميين إسرائيليين نقديين، التي تضع الهبة ضمن سياق من الغبن السياسي أو حتى من التمييز البنيوي المستمر. ربطت بعض تلك الأوراق في ملف خاص صدر عن مجلة « النظرية والنقد» التابعة لمعهد فان لير، حول الهبة بين التمييز الاقتصادي وإهمال سكان المدن المختلطة والنقب وبين السياق السياسي، ففي مقاله رأى جاي سني[٥٦] أن أعمال الشغب هي أعمال سياسية لا يمكن فصلها عن السياق القومي الأوسع وتعكس تمييزًا بنيويًا مستمرًا وعادة ما تنفجر في أعقاب حادث رمزيّ مرتبط بها. كما تشير الورقة إلى عوامل محلية سياسية ولا تربط السياسي بالقضية الفلسطينية الكبرى فحسب، وإنما تنبه كذلك إلى تأثير إدخال مجموعات يهودية متمكنة اقتصاديًا إلى يافا مثلًا وتهديد الأمن في المسكن للفلسطينيين في هذه المدينة، الأمر الذي يؤدي إلى توتر يومي بين السكان من خلفيات إثنية وطبقية مختلفة بالإضافة إلى دخول النواة التوراتية إلى المدينة. ويحذر كاتب هذه الورقة من أن النواة الاستيطانية التوراتية على الرغم من صغر عددها فإنها دخلت إلى الوعي كعامل استيطانيّ يهدف إلى تهويد البلد، وهنا علينا أن نضيف نحن أنه مع قلة عددها فإن عنفها وتأثيرها على السياسات المحلية للبلد هو المهم، أي أن قوتها وعنفها السياسي ونتائجها العملية أكبر بكثير من عددها.

ويرى الكاتب علاقة واضحة بين العنف والتطهير الطبقيّ/ الاستطباق (gentrification) حيث يقول إن العنف تركّز في المناطق التي ترمز إلى هذا التطهير. بينما لم يظهر العنف ضد السكان اليهود في المناطق الجنوبية للمدينة التي يسكنها عدد كبير من اليهود، لكنها لا تمثل الشريحة المنتمية للتطهير الطبقيّ. الأمر الذي يرى الكاتب أنه موجود كذلك في المدن المختلطة الأخرى. وذلك بالإضافة إلى تكريس الفقر لدى السكان العرب وزيادة نسبة الجريمة حيث من قام بأعمال تنكيل بالآخر من الطرفين كانوا من ذوي الخلفيات الجنائية. وفي حين يرى أنه لا يمكن فصل هذه الأحداث هذه عن الأحداث السياسية فإنه يرى أن اقتصار التحليل على البعد القومي لا يساهم في فهم الفرق بين ما جرى في هذه الأحداث وما جرى في هبة تشرين الأول. حيث إذا حيّدنا الأبعاد الأخرى التي أدت إلى تنكيل جسديّ يمكن للسلطة السياسية وقوى اليمين تحليل الأحداث كسلوك إرهابيّ ضد اليهود.

وفي مقاله الذي يتناول خلاله زيف اليسار الصهيوني والمركز العلماني في إسرائيل، يدعي تمير سوريك[٥٧] أن ردود الفعل المختلفة تجاه هبة أيّار جاءت لتعكس الاختلاف في نظر ما يسمى اليسار مقابل المركز واليمين في إسرائيل حول قضايا شكلية متعلّقة بالعنف الذي يمارسه الأفراد، حيث يتهم اليمين العرب ويحرض عليهم بينما يندِّد اليسار والمركز الليبراليّ الصهيونيّ بعنف الأفراد من الطرفين ويدعو إلى الحفاظ على العيش المشترك والتعايش. ولكن هذا الاستقطاب في ردود الفعل هو في الحقيقة متخيّل فقط

ولا يتعدّى قضايا شكليّة. فالاستقطاب حول الموقف من العنف الذي يمارسه الأفراد يخفي إجماعا بينهما في كل ما يتعلق بالعنف الذي تمارسه الدولة. حيث يتفق الطرفان أو بالأحرى الإجماع الصهيوني كله، بناء على رأي الكاتب، من ميراف ميخائيلي ولغاية نتنياهو في كل ما يتعلق بالعنف الجماعي ضد الفلسطينيين، فلا يقف اليسار ضد الحصار على غزة ولا ضد دخول القوى الاستيطانية التوراتيّة إلى المدن المختلطة ولا يقف ضد قتل الفلسطينيين على حدود غزّة ولا على دور إسرائيل في ممارساتها القمعية الأخرى.[٥٨]

خلاصة

يُتوقع التطورات في السنة الأخيرة أن هبة الكرامة في أيار، وإنزال نتنياهو عن مسرح الحكم، في ظل التعود على العيش مع الجائحة من ناحية وانخفاض تبعاتها الصحية من ناحية خرى، أن تبقى الحكومة «الانقلابية» الجديدة – المكوّنة من معارضي نتنياهو من الأحزاب اليمينة واليسارية المتدينة والعلمانية وكذلك لأول مرة العربية – منشغلةً في السنوات القريبة في تعزيز الاستيطان والتهجير من الأرض والمسكن، وبشكل خاص الاستمرار في عمليات التجريف في النقب من أجل إقامة مدينة للحريديين تبعدهم من ناحية عن المركز وتؤجج من ناحية أخرى الصراع بينهم وبين الفلسطينيين. ومن ناحية ثانية قد تستمر وربما تعزز سياسة «إغداق» الميزانيات والخطط الاقتصادية للمجتمع العربي، التي لا تتعدى أصلا الميزانيات المستحقّة لهم كمواطنين، الأمر الذي من شأنه توفير «الضمانات» لإسرائيل ألا يعود الفلسطينيون داخل الخط الأخضر إلى «المشاغبات» التي قاموا به في أيار، وفي الوقت نفسه، نتوقع أن تستمر الحكومة بالتوازي في مقاومة أي مفهوم للحقوق الجماعية، الذي ظهر جليًا في خطاب نشطاء هبة أيار من خلال الاستمرار في سن قوانين أو سياسات الملاحقة.

وقد تخصص ميزانيات «كبرى» للمدن المسماة المدن المختلطة، في حين يتوقع أن تستمر المعركة مع الحريديين في تغيير بعض القوانين في ما يتعلق بالدولة والدين كتطبيق قوانين وسياسات كسر احتكار الحاخامية الكبرى في التهويد وفي إصدار شهادات الحلال، وأنها سوف تعمل في هذا من أجل خدمة المصالح الآتية: الأولى، حفظ الائتلاف المشكّل من متدينين وعلمانيين. والثانية وهي منسجمة مع الأولى وتتمثل في تشجيع مجيء أكبر عدد من اليهود إلى البلاد وإرضاء يهود الولايات المتحدة. أما المصلحة الثالثة فهي إبقاء القضايا المركزية الأخرى ضمن ترتيب الوضع الراهن التاريخي بما يتلاءم مع السياسات الأرثوذكسية للصهيونية المتدينة.

لذا وفي ظل استمرار الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا سيكون التحدي الأكبر أمام الحكومة هو توفير الميزانيات للعرب والحريديين وتحريرها مع الإبقاء على ثوابتها السياسية.

الهوامش

١ دائرة الإحصاء الإسرائيلية المركزية، سكان إسرائيل في بداية العام ٢٠٢٢– نشرة صحافية، (القدس: دائرة الإحصاء الإسرائيلية المركزية، ٣١ كانون الأول ٢٠٢١) انظر/ي الرابط التالي: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2021/447/11_21_447b.pdf

٢ غلعاد مالاخ، الكتاب السنويّ للمجتمع الحريدي للعام ٢٠٢١ (القدس، ، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٢١). انظر/ي الرابط التالي: https://www.idi.org.il/articles/37864

٣ ايفن، شموئيل، «الديمغرافية في إسرائيل في مدخل عقد جديد: معان قومية»، تحديث استراتيجي– منصة بحثية، المجلد ٢٤، العدد ٣ ، تموز ٢٠٢١.

٤ لا يمكن فصل هذه المعطيات عن سياسات إسرائيل التي تعنى بحل مشكلة اكتظاظ الحريديين وتوسيع رقعة رفاهيتهم من ناحية وسياساتها في تهجير عرب النقب. حيث أقر الكنيست مؤخرًا بناء مدينتين في النقب إحداهما «كسيف» تهدف إلى أن يسكن بها نحو ١٠٠٠٠٠من اليهود الحريديين. مع منطقة جغرافية واسعة مع بناء مرافق دينية واجتماعية وثقافية تتلاءم مع البيئة الحريدية وطبعًا بناء مرافق اقتصادية وتعليمية لتشجيع الخروج إلى العمل والدراسة. المدينة الثانية لغير الحريديم وتعتبر مدينة علمانية بـ٢٢٠٠ وحدة سكانية اسمها «نيتسانا». «، راجع/ي المصدر التالي: https://www.nadlan-center.co.il/article/5288

٥ (دائرة الإحصاء». مقارنة بدول ال–OECD) الرابط التالي: https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2015/2.%20ShnatonPopulation/st02_28.pdf

٦ لا تنفصل الصراعات في إسرائيل على الدين والدولة عن هذه التكهنات. كما وتنسجم السياسات والتشريعات في حكومة بينيت لبيد مع هذه الرؤية كما سنرى لاحقًا في هذا الفصل.

٧ ايفن، شموئيل. تموز ٢٠٢١. الديمغرافية في إسرائيل في مدخل عقد جديد: معان قومية. (تحديث استراتيجي– منصة بحثية، المجلد ٢٤، العدد ٣)

٨ فورمان، ياعيل. ٢ كانون الثاني ٢٠٢٢ كورونا ما زالت هنا: تلخيص الوباء عام ٢٠٢١. معهد ديفدسون: الذراع التربوية لمعهد وايزمان للعلوم. https://did.li/p1KNf

٩ في التقرير السابق، تناول فصل المشهد الاجتماعي أزمة كورونا وسياسة التعامل معها في إسرائيل، منذ بدايتها ولغاية نهاية عام ٢٠٢٠. انظر: الصالح، نبيل. ٢٠٢١. المشهد الاجتماعي. تقرير مدار الاستراتيجي لعام ٢٠٢٠. رام الله: مدار– المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيليّة.

١٠ دانه فايس، «لقاح ثالث «تفاضلي»، دون إغلاقات: استراتيجية بينيت «كبح ناعم»، القناة ١٢، ٩ تموز ٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي: www.mako.co.il/news-lifestyle/2021_q3/Article-387dbf31d4c8a71026.htm

١١ روبنشتاين، روني. سنة الإغلاقات:» في البدء كان التخويف فاعلًا. وعندها جاءت الأزمة» موقع واي نت الإخباري، ١٢ آذار، ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط التالي: https://www.ynet.co.il/news/article/Sy0XJX2zd

١٢ مراقب الدولة. ٢٠٢١. تقرير خاص: مواجهة دولة إسرائيل لأزمة كورونا.

١٣ إيلان شاحار. «تقرير: ارتفاع في تسرّب طلاب من المدرسة في الكورونا»، كالكاليست، ٢٥ كانون الثاني ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط التالي: https://www.calcalist.co.il/local_news/article/r1o3vgt6t

١٤ طيطلباوم، شلومو، «الإدارة المالية كانت متأرجحة، المالية لم تكن جاهزة»، كالكاليست، ٣١ أب ٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي: https://www.calcalist.co.il/local_news/article/skwzlbszt

١٥ بجنو يوفال وايسروفتش حاييم. «في ظل اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء: ربع سكان العالم فقراء»، معاريف، ٧ تشرين الأول ٢٠٢١. انظر الرابط التالي: https://www.maariv.co.il/news/israel/Article-871105

١٦ مركز ادفاه، ماذا تعلمت الحكومة من الكورونا: ليس الكثير. (القدس، مركز ادفاه، ٢٠٢١) [بالعبرية]

١٧ جيل عاد هدار، «ارتفاع مقلق في العنف ضد النساء في سنة الكورونا»، موقع واي نت، ١٧ حزيران ٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي: https://www.ynet.co.il/news/article/r1zyQAwou

١٨ بيلج، بار. ٢٩ كانون الأول٢٠٢١. تقرير الفقر: بعد التقليص بسنة ٢٠٢٠، عدم المساواة ارتفع ب–٢٠٢١، هآرتس انظر/ي الرابط التالي: https://www.haaretz.co.il/news/education/1.10500553

١٩ شاحار ايلا، «ارتفاع نسبة الفقر والا مساواة عام ٢٠٢١، أكثر من ٨٠٠ ألف يعانون من الجوع»، كالكاليست، ٢٩ كانون الأول٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي: https://www.calcalist.co.il/local_news/article/skaku0uif

٢٠ لاتت، تقرير الفقر البديل– تقرير ١٩ (القدس، جمعية لاتت، ٢٠٢١). انظر/ي الرابط التالي: https://www.latet.org.il/upload/files/1639734474 61bc5cc abc08627896.pdf

٢١ المصدر السابق.

٢٢ بيلج، بار. مصدر سابق.

٢٣ كيرشنباوم يوناتان. «توصيات ال–OECD إسرائيل: رفع الاستثمار الحكومي بالتدريب المهني، والتربية، والمواصلات»، دافار، ١٤ شباط ٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي: https://www.davar1.co.il/297314/

٢٤ اوزالي، موران، «تهويد عن طريق الحاخامات، تنافس على الحلال اليهودي حاخام أكبر صهيوني: من الائتلافات بين بينيت ولبيد»، موقع واي نت، ١١ حزيران ٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي:
https://www.ynet.co.il/news/article/HJQWJ0lod (التقرير يحوي نسخة عن الملحق ج ١ من الاتفاق الائتلافي المتعلق بالتشريع بقضايا الدين والدولة)

٢٥ فريدمان، شوكي، «من هو اليهودي: تاريخ النضال القانوني ونتائجه (القدس، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٢١). انظر/ي الرابط التالي: https://www.idi.org.il/articles/34008.

٢٦ وقد ورد في معطيات نشرها قسم التهويد الحكومي بان ثلاثة من بين أربعة إسرائيليين بدأوا مسار التهويد الرسمي يتسربون من المسار قبل إنهائه. كوبي نحسوني، «فشل التهويد الرسمي. فقط الربع يكملون المسار»، موقع واي نت، ٦ حزيران ٢٠١٩. انظر/ي الرابط التالي: https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5521089,00.html/

٢٧ جميعة عيتيم، ورقة موقف: مبادئ من أجل التشريع في موضوع التهويد (القدس، جميعة عيتيم، ٢٠٢١). انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3wCNZYe

٢٨ جيرمان، عطارا، «الحاخامية الرئيسية في هجوم على المخطط الجديد للتهويد: وزير الأديان بلور المخطط مع كبار الحاخامات في الصهيونية الدينية، ولكن معظمهم يخشى الدفاع عنها»، مكور ريشون، ٢ كانون الأول ٢٠٢١، انظر/ي الرابط التالي: https://www.makorrishon.co.il/news/429037/

٢٩ المعلومات حول التقرير مأخوذة من التقرير الصادر عن مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست الذي أعدته نيطا موشي للجنة الاقتصاد. موشيه، نيطا. (١٥كانون الثاني ٢٠١٧) وصف نظام الأطعمة والمشروبات كوشر في إسرائيل وتقدير التكلفة. مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست. القدس: الكنيست.

٣٠ انظر/ي الخبر حول تهم بالفساد تجاه الحاخام إسحق ارزي مدير قسم الاستيراد بالحاخامية الكبرى وحول سلوكيات فاسدة أخرى في، موراج جلعاد، «كشروت مقابل المال: موظف كبير بالحاخامية متهم بالرشوة»، موقع واي نت، ١٢ أيار ٢٠٢٠. انظر/ي الرابط التالي: https://did.li/x8crl

٣١ للتوسع حول الاحتكار وحول الالتماسات يمكن العودة لتقرير مركز مدار حول الموضوع. مدار، «الفنادق والمطاعم الإسرائيلية تعلن الحرب على احتكار شهادات «الحلات اليهودي» وكلفتها الباهظة»، ملحق المشهد الأسبوعي– مدار، ٢٠١٧. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/381q9eJ

٣٢ للمزيد حل هذه الصراعات والخلافات يمكن العودة ل: اطنجر، امير وباري اروئيل، «عضو كنست من «أزرق أبيض» لكهانا: مكّن الإصلاحيين من إصدار شهادات كشروت» سروجيم، ٦ تشرين الأول ٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي: https://www.srugim.co.il/604948-604948

؛ ايلان شاحر، «بند ثوري في قانون التسويات: خصخصة الكشروت وإلغاء احتكار الحاخامية الكبرى»، كلاكاليست، ٢٠ تموز ٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي: https://did.li/U2tCN

٣٣ للمزيد حول الموضوع من وجهة نظر صهيونية يمكن العودة لمقال يوحنان بلسنر، وجلعاد ملاخ،«يجب خفض سن الإعفاء من الخدمة في الجيش لـ ٢١عاما» (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٢١). انظر/ي الرابط التالي: https://www.idi.org.il/ministerial-committee/36162

٣٤ بلاك، شلومو، «اقتراح قانون جديد لتجنيد الحريديين للجيش: إعفاء دون أي شيء أو تأجيل النهاية. نظرة من فوق» نشرة رقم ١٥٢٩، (تل أبيب، معهد دراسات الأمن القومي، ٢٠٢١).

٣٥ محمود مجادلة، «المصادقة على قانون التجنيد بالقراءة الأولى بدعم من نوّاب الموحدة»، موقع عرب ٤٨، ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط التالي: https://did.li/Yadrl

٣٦ بندر، أريك، «قانون التجنيد مرة بالقراءة الأولى، جافني ثار "قانون ضد اليهود عيب»، معاريف،١شباط ٢٠٢٢ . انظر/ي الرابط التالي: https://did.li/BgWfT/

٣٧ تطالب نساء الهيكل اللواتي ينتمين الى تيارات إصلاحية، محافظة وكذلك أرثوذكسية، بتمكين النساء من وضع الحجاب والصلاة بكتاب التوراة داخل الهيكل كما الرجال. للتوسع حول الموضوع انظر/ي موقع نساء الهيكل على الرابط التالي: https://www.womenofthewall.org.il/

٣٨ انظر/ي مثلا الخبر حول مواجهات في صلاة نساء الهيكل والاصلاحيين والتي شارك بها عشرات من القيادات يهودية ليبرالية من الولايات المتحدة خلال زيارتهم لإسرائيل لحضور مؤتمر مجلس أمناء الوكالة اليهودية، على الرابط التالي: ttps://did.li/JgWfT

٣٩ نحشوني، كوبي وايخنر ايتمار، «ترتيب تاريخي في الهيكل: ساحة متساوية للتيارات التعددية» موقع واي نت، ٣١ كانون الثاني ٢٠١٦ . انظر/ي الرابط التالي: https://did.li/zOiaa

٤٠ نحشوني، كوبي وازولاي موران، «الائتلاف يشير إلى الخطوة القادمة: سنعمل على دفع مخطط الهيكل»، موقع واي نت،٨ نوفمبر٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي: https://did.li/ddWfT

٤١ يروشلمي، شالوم، «بينيت وكهانا يتنازلون عن مخطط الهيكل»، زمان يسرائيل، ١٢ كانون الأول ٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي: https://www.zman.co.il/274436/

٤٢ جرينود، حنان، «في الطريق الى مخطط الهيكل: سكرتير الحكومة يجلس مع ممثلي المحافظين والإصلاحيين» يسرائيل هيوم، ٧ كانون الول ٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي: https://did.li/PIzlC

٤٣ المصدر السابق.

٤٤ هرمان، تمار وآخرون، مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية ٢٠٢١. (القدس، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٢١)، ص: ٩٢.

٤٥ زعبي، همت. «الفلسطينيّون في إسرائيل: مواطنة مشروطة بقبول يهوديّة الدولة»، في غانم هنيدة، (محررة) تقرير مدار الاستراتيجيّ: نحو ترسيخ إسرائيل يهوديّة يمينيّة استيطانيّة لفرض الحل الأحاديّ: ٢٥٣–٢٩٠ (رام لله، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٦).

٤٦ انظر/ي عدالة https://www.adalah.org/ar/content/view/9571 وأيضا مركز مدار، ٢٠١٩» الكنيست الـ٢٠ سجل القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان (٧ أيار ٢٠١٥ – ١ كانون الثاني ٢٠١٩).

٤٧ انظر فصل «الفلسطينيون في إسرائيل» في هذا التقرير.

٤٨ هرمان، تمار وآخرون (مصدر سابق) صفحة ٩٢.

٤٩ حملة– المركز العربي لتطوير الاعلام الاجتماعي. ٢٠٢١مؤشر العنصرية والتحريض ٢٠٢١ ضد الفلسطينيين والعرب في الشبكات الاجتماعية الإسرائيلية. حملة المركز العربي لتطوير الاعلام الاجتماعي.

٥٠ هرمان، تمار وآخرون (مصدر سابق) صفحة ٩٢.

٥١ ناصر، يارا ;اوريانهرئيل، طال والدار، لي. آب ٢٠٢١ العلاقات اليهودية العربية ما بعد التصعيد. القدس: معهد اكورد- علم النفس الاجتماعي للتغيير الاجتماعي-الجامعة العبرية القدس.

٥٢ شرجاي، نداف، النكبة: هل تحسبون بان المسنين ماتوا والصغار نسوا؟". مركز القدس لشؤون العامة وشؤون الدولة: امن استراتيجية، دبلوماسية وقانون دولي https://did.li/jm8Hw (زيارة الموقع في ١١ آذار ٢٠٢٢).

٥٣ ملتسر، يوحنان، فحص حديدي: الفصل بين حماس وأعمال الشغب في إسرائيل (القدس، المعد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٢١)، أنظر/ي الرابط التالي: https://www.idi.org.il/articles/34513

٥٤ ليفي افرايم والرن مئير شحبري والهام وعيسى جوني، الورقة رقم ١٤٧٤، العلاقات العربية اليهودية بأعقاب احداث أيار (تل ابيب، مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠٢١). انظر/ي الرابط التالي: https://did.li/FdoTY

٥٥ شرجاي، نداف، مصدر سابق.

٥٦ شاني، جاي، «ما وراء الرواية الوطنية: حول الظروف المحلية ومعاني العنف في المدن المختلطة» في مونترسكو دانييل ولونبرغ نيسان، نار في حقل الأشواك: مجموعة مقالات حول العنف والتضامن- مجلة النظرية والنقد (القدس، معهد فان لير، ٢٠٢١).

٥٧ سوريك، تمير، «استقطاب متخيّل في معسكرّ السيادة اليهودية. في (مونترسكو دانييل ولونبرغ نيسان) نار في حقل الأشواك: مجموعة مقالات حول العنف والتضامن»، مجلة النظرية والنقد (القدس، معهد فان لير، ٢٠٢١).

٥٨ يرى الكاتب بأن الاختلاف الوحيد بين داعمي نتنياهو ومعارضيه يكمن حول المكانة الاجتماعية للطرفين. حيث يتفق معارضو نتنياهو حول أسئلة معينة متعلقة بالأساس بالعلاقة بين الدين والدولة كضرورة عمل وسائل النقل يوم السبت، تجنيد الحريديين في صفوف الجيش واضعاف قوة الحاخامية الرئيسيّة، ويستعملون من أجل تبرير الفوقية اليهودية تسويغات علمانية بدل الدينية ويرون نفسهم القطب الصحيح على محور الحداثة. إلا أن الأمر لا يتعدى ذلك ليصل إلى الاستئناف على أيٍ من المفاهيم والممارسات العنصرية والكولونيالية العنيفة للدولة.